

أثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية للمدة 2000-2020

وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة

م.د. حاتم فهد محمود

تاريخ النشر: 2023/1/31

تاريخ القبول: 2022/9/21

الملخص:

يهدف البحث الى التحقق من أثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية، وقد تمثلت الحدود الزمنية للدراسة بالمدة 2000-2020 وشملت إحدى عشرة دولة من الدول العربية، ولغرض تحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على أسلوب البيانات اللوحية (Panel Data) لقياس أثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي. وقد تم التعبير عن الاستقرار المصرفي من خلال مؤشرين هما (Z-score) مرة ومؤشر نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض مرة أخرى، أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت بكل من مؤشر (Boon) للتعبير عن المنافسة المصرفية، ومؤشر (Lerner) للتعبير عن القوة السوقية للمصرف، والإنتاجية المصرفية، فضلاً عن نسبة رأس المال التنظيمي للتعبير عن القيود الإدارية للوحدات المصرفية. وقد تم الاستقرار على نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) في قياس الأثر. وقد توصل البحث الى نتائج عدة أهمها أن المنافسة المصرفية يعزز الاستقرار المالي في الدول العربية. الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، المنافسة المصرفية، نماذج البيانات اللوحية.

Abstract:

The study aims to verify the impact of banking competition on the financial stability of the banking system in the Arab countries. The period of study is 2000-2020 and included eleven Arab countries, and for the purpose of achieving the objectives of the study, the panel data method was relied on to measure the impact of banking competition on financial stability. Bank stability was expressed through two indicators: (Z-score) once and the indicator of the percentage of non-performing loans out of total loans again. While the independent variables were represented by the (Boon) index to express banking competition, and the (Lerner) index to express the market power of the bank, banking productivity, as well as the organizational capital ratio to express the administrative restrictions of the banking units. The Fixed Effect Model has been stabilized in measuring the effect. The study reached several results, the most important of which is that banking competition enhances financial stability in Arab countries.

Keywords: Banking Stability, Banking Competition, Panel Data Models.

المقدمة:

المنافسة: أما المنافسة في السوق المصرفية فإنها تلعب دوراً مهماً في زيادة نفاذ الافراد والمشروعات الى التمويل ذات التكلفة المنخفضة، إذ أن المنافسة بين الوحدات المصرفية تعمل على المنافسة في جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من الوحدات الاقتصادية بمعدلات فائدة مغرية، وفي جانب الإقراض تنشأ جراء المنافسة تخفيض معدلات الفائدة مما يوفر تمويلاً بكلفة منخفضة. بطبيعة الحال أن شيوع المنافسة في السوق المصرفية ينتج تأثيراً في استراتيجية عمل الوحدات المصرفية، ويعتمد ذلك على درجة المنافسة التي تتبناها السلطة التنظيمية للجهاز المصرفي، ومن ضمن المتغيرات المتأثرة بها هو الاستقرار المالي. ففي هذا السياق هناك رؤيتين أو أكثر في تفسير العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي، يمثل الأول بالتأثير السلبي للمنافسة المصرفية في الاستقرار المالي، انطلاقاً من تأثير المنافسة في اندفاع الوحدات

المصرفية بعملياتها ومنح القروض والضمانات التي ترافقها، فضلاً عن تخفيض معدلات الفائدة التي تؤثر في انخفاض إيراداتها جراء المنافسة بين الوحدات المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع احتمالات زيادة حجم القروض المتعثرة نتيجة التوسع في منح القروض بالتالي تعرضها الى تعثرات وتخلخل استقرارها. أما الثاني فيشير الى الأثر الإيجابي للمنافسة المصرفية من حيث تنامي حجم الودائع والاقتراض وعدد الحسابات المصرفية للوحدات الاقتصادية مجتمعة في الاستقرار المالي، وتتم هذه العلاقة وفق ظروف معينة وشروط محددة.

إذ يعد التحرير المصرفي إحدى القضايا المهمة التي أخذت حيزاً واسعاً من طروحات الباحثين المختصين والمؤسسات الدولية، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي اتجهت أغلب الدول النامية الى تحرير سوقها المصرفي، انطلاقاً من قنوات ترسخت بفعل عوامل عدة تؤمن بالمنافسة المصرفية، أملاً منها بالتمتع بمزايا التحرير لسيادة المنافسة بين الوحدات المصرفية.

مشكلة البحث: تعد الدول العربية ضمن الدول التي أطلقت العنان للمنافسة في أسواقها المصرفية، على الرغم من اختلاف مستوى التحرير في كل منها، وبالتالي مستوى المنافسة المسموحة في كل منها على أساس تنظيم معين. فعلى سبيل المثال أن النظام المصرفي في دول الخليج العربي ولبنان كان يحظى بدرجة من التحرير قبل التسعينيات، وتبعتها الدول العربية الأخرى بعد ذلك خلال التسعينيات على إثر التوجه المذكور آنفاً، فمن هنا تنبع مشكلة البحث، وتتحور في تساؤلات عدة وهي:

- هل تؤثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المصرفي في الدول العربية؟

- ما نوعية العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي في الدول العربية؟

هدف البحث: يهدف البحث الى تفحص العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية باختلاف أنظمتها المصرفية، وتجسيد الكيفية التي يتفاعل فيها الاستقرار المصرفي مع المنافسة المصرفية فيها.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من الأهمية الموضوعية للعلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي، ويعد تعزيز العلاقة بين هذين المؤشرين بصورة كمية من الأهمية بمكان، للفت انتباه السلطات المنظمة للسوق المصرفية في الدول العربية لتستند على معايير علمية في تطبيق تحرير السوق بصيغة تستفيد من إيجابيات المنافسة المصرفية، والتقليل من آثارها السلبية.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في أن: المنافسة المصرفية في الدول العربية لم تصل الى المستوى الذي يؤثر سلباً في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية، وهذا يعني أن:

- لا يؤثر مستوى المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي في الدول العربية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Fiordelisi and Salvatore, 2014):** تعنى هذه الدراسة بتقييم العلاقة الديناميكية بين المنافسة المصرفية والسلامة المصرفية في الأجلين القصير والطويل باستخدام سببية كرانجر، إذ استهدفت عينة من المصارف التعاونية في الاتحاد الأوروبي، وتمثلت مدة الدراسة بـ(1998-2009). وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة تمثلت أهمها بـ: العلاقة الإيجابية بين المنافسة والاستقرار، وأكدت الدراسة استمرارية العلاقة بنفس مسارها خلال الازمة المالية (2007-2009).

- **دراسة (Fu, et al, 2014):** تبحث هذه الدراسة في تأثير المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي، وتمثل الحدود المكانية للدراسة بـ(14) دولة من دول منطقة اسيا والمحيط الهادي (Asia Pacific)، للمدة (2003-2009). تشير النتائج الى أن التركيز المصرفي يعزز الهشاشة المالية، وأن قوة التسعير المنخفضة تؤدي أيضاً الى تعرض المصارف الى مخاطر عندما يتم التحكم في عوامل الاقتصاد الكلي والخاصة بالبنك والتنظيمية والمؤسسية، فضلاً عن أن التطوير المؤسسي ومتطلبات رأس المال الصارمة تعمل على تحسين الاستقرار المالي، في حين ترتبط عاملي حقوق الملكية والتأمين على الودائع بالهشاشة المصرفية.

- دراسة (Kasman and Carvalho, 2014): شملت الدراسة (272) مصرفاً في خمسة عشر دولة في أمريكا اللاتينية للمدة (2001-2008)، لقياس العلاقة بين الاستقرار المصرفية والمنافسة المصرفية. وقد تم استخدام سببية كرانجر (Granger causality). وقد توصلت الدراسة الى أدلة تدعم بقوة فرضية التعايش بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي، فوفقاً لها أن الاستقرار المالي دالة في كفاءة الإيرادات المصرفية. وقد حددت الدراسة سبب انعدام الاستقرار الى موقف اللاكفاءة المصرفية التي قد تقع في فخها الوحدات المصرفية والتي تسبب بدورها الهشاشة المالية.

- دراسة (Akins, Brian, et al, 2016): تعنى هذه الدراسة بقياس العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي في اطار الازمة المالية 2009، للتحقق من آليات المنافسة المصرفية آنذاك والكيفية التي اثرت في الاستقرار المالي للأنظمة المصرفية للمدة 2001-2010. وقد اعتمدت الدراسة منهجين مختلفين، يهدف الأول الى تفحص العلاقة بين المنافسة المصرفية وازدهار سوق العقارات شملت (51) ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية. في حين يهدف الثاني الى تفحص العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي بشكل عام على المستوى الكلي في الولايات ذاتها. وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة أهمها أن العلاقة عكسية بين حجم المنافسة المصرفية وحجم الرهن العقاري المقدم الى العملاء، في حين ان العلاقة طردية بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- دراسة (Leroy and Lucotte, 2017): تبحث هذه الدراسة في التحقق من العلاقة بين المنافسة ومخاطر البنوك، من خلال عينة كبيرة من البنوك الأوروبية بلغ عددها (3369) مصرفاً، تعمل هذه المصارف في (14) دولة، في حين شملت الحدود الزمنية للدراسة المدة 2004-2013. وقد تم استخدام نموذج (2SLS). وقد توصلت الى نتائج عدة منها: أن المنافسة تشجع البنوك على المخاطرة، ومن ثم تزيد من هشاشة البنك الفردي.

- دراسة (Abu Hanifa Md et al, 2018): تسعى هذه الدراسة الى التحقق من دور التنظيم المصرفي في العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي. إذ شملت الدراسة عينة دول جنوب شرق آسيا، للمدة (1990-2014)، باستخدام نموذج (GMM). وجدت هذه الدراسة أن المنافسة تعزز الاستقرار المالي، وتقلل مخاطر الائتمان. علاوة على ذلك، فإن متطلبات رأس المال والإشراف الرسمي هي اللوائح المصرفية الأكثر فاعلية ووضوحاً والتي تعزز الاستقرار المالي بغض النظر عن مستوى المنافسة، بينما يعزز تأمين الودائع الاستقرار المالي في بيئة أقل تنافسية.

هيكلة الدراسة: لغرض تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة الى أربعة فترات رئيسية: تضمنت الفقرة الاولى عرضاً للجانب النظري للعلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي، وتعنى الفقرة الثانية بعرض بعض المؤشرات والاحداث التاريخية للجهاز المصرفي في دول العينة، وشملت الفقرة الثالثة أهم المؤشرات والمقاييس الخاصة بالاستقرار المصرفي والمنافسة المصرفية، وتضمنت الفقرة الرابعة الجانب التطبيقي للتحقق من أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة.

أولاً: العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي

على الرغم من المزايا التي تحملها المنافسة المصرفية في ظل الأنظمة المالية المتحررة، إلا أن الشواهد التاريخية اثبتت تعرض بعض الأنظمة المصرفية الى اخفاق تنظيمي جراء التحرر، وولدت الإخفاقات تعثرات مصرفية على مستوى الوحدات المصرفية الى درجة الوقوع في فخ ازمة مالية، وانتشر عدوى الازمة من دولة الى أخرى لتكون ازمة مالية عالمية. وتعد الازمة المالية العالمية 2008-2009 أحد شواخص الفشل التنظيمي المصرفي، الذي اتفق في وصفه علاجها على الرقابة التنظيمية كبديل للمنافسة غير المقيدة. لذا أصبح التنظيم المصرفي والمنافسة المصرفية والاستقرار المالي الثلاث الذي يفرض نفسه بقوة في سبيل الحفاظ على الأنظمة المالية وضمان سلامتها، فالربط بينها بشكل منسجم هو الضامن للتمتع بمزايا المنافسة المصرفية. ويعد (Keeley, 1990) من أوائل الباحثين الذين أشاروا الى هذه المسألة، ففي دراسته للعلاقة بين التنظيم والمنافسة المصرفية والاستقرار المالي، الذي تضمن تحرير السوق المصرفية في الولايات المتحدة خلال السبعينيات والثمانينيات من

القرن الماضي، فقد أكد فيها أن المنافسة أدت الى تآكل قيمة الامتيازات وخفض هامش الربح المصرفي، ودفعت المصارف الى اتخاذ سلوك المخاطرة في عملياتها. (Keeley, 1990, 1190) بعد توالي الازمات المالية التي اجتاحت الاقتصادات منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي تولدت قنوات مختلفة لدى الكتاب في هذا السياق، وانقسمت الى اتجاهين رئيسيين الأولى ترى العلاقة السلبية بين مستوى المنافسة المصرفية والاستقرار المالي، فتمثل الاتجاه الأول بكل من (Keeley, 1990) (Marcus, 1984) و (Hellmann et al, 2000) و (Allen & Gale, 2000)، فمن وجهة نظرهم أن شدة المنافسة بين الوحدات المصرفية تضر بالاستقرار المالي، ولخصت بعبارة (competition-fragility)، فوفقاً لهذا الطرح أن تزايد المنافسة يؤدي الى تآكل القوة السوقية للمصارف وتخفيض الأرباح، ما يدفع الإدارة المصرفية الى تحمل المزيد من المخاطر لزيادة العوائد، وتؤكد على ضرورة خلق بيئة تنظيمية تقيد هذا التوجه وتردع الإدارات المصرفية للحيلولة دون توجهها نحو المخاطر. أما الاتجاه الثاني فيؤكد على العلاقة الإيجابية بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي وفق عبارة (competition-stability) فمن وجهة نظره: أن المنافسة المصرفية تؤثر إيجاباً بالاستقرار المالي من خلال تحفيز الابتكار وتعزيز الكفاءة المصرفية، فوفقاً لها تنخفض درجة الاستقرار المالي كلما انخفضت المنافسة بين الوحدات المصرفية فالمصارف التي تتمتع بسيطرة سوقية تفرض أسعاراً أعلى على القروض ما يؤدي بالمشايخ ذات العوائد المنخفضة الى التخلف في السداد، بذلك سيكون عبء التمويل عالية عليها، ما يعني تخلفها عن السداد وترتفع حجم القروض المتعثرة، وبالتالي تعرض المصرف الى مخاطر السيولة، فتكرر هذه العملية تهدد الاستقرار المالي كنتيجة طبيعية، ويتجسد هذا التوجه في طروحات كل من (Boyd et al. 2004)، و (Meon and Weill 2005). وهناك فريق ثالث يطرح وجهة نظر مختلطة بين الوجهتين، فمن وجهة نظرها أن المنافسة في سوق الإيداع لا تؤثر في الاستقرار المالي في حين أن المنافسة في سوق الإقراض تؤثر سلباً بالاستقرار المالي (Boyd and De Nicolò, 2005). وفي هذا السياق يشير (Vives, 2010) الى أن علاقة الثنائي (الاستقرار / المنافسة) على الرغم من كونها حقيقية، إلا أنها معقدة في طبيعتها. فوفقاً له أن التنظيم ذات التصميم الجيد قد يخفف من آثارها السلبية من حيث احكام متطلبات راس المال مع السماح للعوامل الخارجية المتكيفة مع مستوى الاحتكاك في السوق المصرفي، وتزايد في شدتها مع تزايد حدة المنافسة، وبشكل خاص في الاقتصادات الناشئة التي تحتاج الى سياسة مثل توازن بدقة بين إيجابيات المنافسة والتنظيم الإيجابي. (VIVES, 2010) وللتغلب على الآثار السلبية للمنافسة في السوق المصرفية، والعمل على خلق تنظيم مصرفي يحفظ التوازن بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي استعرض (Rosenbluth and Schaap, 2003) أنواع التنظيمات المصرفية وطبيعة عملها وهي كالآتي: (Rosenbluth, 2003)

- 1- التنظيم الاحترازي: يفرض هذا النوع من التنظيم عبء الاستقرار المالي على المؤسسات المالية ذاتها، وتمثل أدائها بإجبار المصارف على الاحتفاظ بنسبة من احتياطيها كوقاية تجاه القروض المتعثرة والمعدومة، فضلاً عن تحديد حجم الإقراض وفق حجم رأس المال.
- 2- التنظيم الضامن للربح: في ظل هذه الأنظمة تضمن الوحدات المصرفية نسبة من الأرباح، وتضمن تدخل الدولة وتحمل عبء انعدام الاستقرار المالي، ويتحمل مستهلك الخدمات المصرفية عوائد ضئيلة على ايداعاتهم، وتدفع أسعاراً أعلى على الائتمان المصرفي، ويلقى عبء التعثر المصرفي إذا ما حدث على دافعي الضرائب.

الشكل (1) المنافسة والتنظيم		
II بيئة تنافسية	I الحماية المفرطة	عالي
IV مخاطر معنوية	III الضامن للربح	منخفض
		التنظيم الاحترازي

منخفض	عالي
مستوى المنافسة	
Source: Rosenbluth, Frances, and Ross Schaap. "The domestic politics of banking regulation." <i>International Organization</i> 57.2, 2003.	

فالتنظيم الاحترازي يتعايش مع كلاً من الحالتين المنافسة وغيابها، في حين أن النوع الثاني يعمل على تغييب المنافسة في السوق المصرفية، ويضمن قبلاً ذلك الأمان إزاء المودعين. كما يلاحظ في الشكل (1) بعدي المنافسة والتنظيم، فالتنظيم الاحترازي أو غيابه، والمنافسة وغيابها هما بعدان منفصلان افتراضياً، فبإمكاننا معرفة سبب تكتل معظم الأنظمة المصرفية في الربعين الثاني والثالث.

ففي الربع الأول يتعايش التنظيم الاحترازي الشديد مع منافسة منخفضة أو مفقودة في بعض الأنظمة، حيث يتحمل كل من المصارف والأفراد تكاليف غير واقعية، ويضمن مقابل ذلك نظام مالي يتمتع بأقصى درجات السلامة. ويقابله في الربع الرابع ولكن بصورة معكوسة تماماً حيث ترتفع درجة المنافسة فيه وتنخفض الإجراءات التنظيمية، وبالتالي يمتاز بنظام مالي غير مستقر وتكون المصارف فيها معرضة إلى الفشل والانهيار بصورة سريعة.

ثانياً: واقع المنافسة والاستقرار المصرفي في الدول العربية

تنقسم الدول العربية بشكل عام من حيث الأيدولوجية الاقتصادية التي كانت تتبعها إلى مجموعتين: تمثل المجموعة الأولى بدول مجلس التعاون الخليجي ولبنان التي كانت تؤمن بالحرية الاقتصادي قبل المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. أما المجموعة الثانية التي تمثل غالبية الدول العربية ماعدا المجموعة الأولى. فقد كانت تؤمن بسيادة القطاع العام في إدارة الاقتصاد باختلاف حجم التدخل من دولة إلى أخرى، فادارة القطاع المصرفي فيها والسيطرة عليه كان من قبل القطاع الحكومي. فبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي توجهت المجموعة الثانية من الدول العربية نحو التحرير الاقتصادي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. مما لاشك فيه أن القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي بدأت بتحريرها، إذ بدأت أغلب الدول العربية في تحرير قطاعها المصرفي منذ عام 1991 بشكل تدريجي، وتعد إجراءات تحرير أسعار الفائدة وإلغاء قيود الائتمان من أهم الإجراءات التي تضمنتها سياسية التحرير في الدول العربية. وتعد كل من تونس والمغرب أكثر الدول التي تأخرت في إنجاز سياسة التحرير المصرفي التي انتهت منها عام 1996. (صندوق النقد العربي، 2008، 187) وفي سياق سياسة التحرير توجهت الدول العربية إلى اعتماد تنظيم ورقابة مصرفية تتماشى مع إجراءات التحرير، من خلال تعديل قانون البنوك المركزية فيها باتجاه الاستقلالية واتباع الضوابط التنظيمية والرقابية المسيرة لسياسة التحرير، لضمان الاستقرار المالي لقطاعها المصرفي هدفاً منها لجني ثمارها وتحاشي سلبياتها التي تهدد الاستقرار المصرفي. لتوضيح ذلك نستعرض بعض المؤشرات المصرفية الراهنة التي تعكس مؤشرات تطور الحجم المصرفي والسوقي لقطاعات المصرفية في دول العينة.

1- تطور حجم السوق المصرفية في الدول العربية

يوضح الجدول (1) واقع مؤشرات الحجم للجهاز المصرفي في الدول العربية محل الدراسة وتطورها خلال مدة الدراسة، إذ يلاحظ أنه ثمة تغيرات طرأت على هذه المؤشرات. فعلى مستوى عدد المصارف شهدت هذه الدول انخفاضاً في بعضها وارتفاعاً في البعض الآخر، فقد تمثلت المجموعة الأولى بكل من (الأردن، الامارات، عمان، لبنان، ومصر) وبعد الجهاز المصرفي اللبناني من أكثر الدول التي شهدت تقلصاً في الوحدات المصرفية فيها بواقع (8) مصارف. أما الدول التي شهدت ارتفاعاً في وحداتها المصرفية تمثلت بالمجموعة المتبقية وأكثرها تزايداً كانت السعودية والكويت بواقع (6، 5) مصارف على التوالي. يشير هذا الأمر إلى التغيرات التنظيمية التي حدثت تعزيراً للمنافسة والاستقرار أحدهما أو كليهما، إذ تجسدت هذه التطورات في حرية دخول وخروج الوحدات المصرفية إلى الأسواق المصرفية لدول العينة والتي تصب في نهاية المطاف في بوتقة المنافسة المصرفية في هذه الأسواق.

أثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية للفترة 2000-2020

أما من حيث عدد الفروع وانتشارها، فقد شهد تزايد في دول العينة كافة. كما نلاحظ من الجدول (1) التطورات التي حدثت خلال المدة (2010-2017) بعدد الفروع المصرفية فيها، فيلاحظ أن عدد الفروع ارتفعت بشكل مطلق في دول العينة كافة ماعدا عدد الفروع المصرفية في سلطنة عمان التي شهدت تناقصاً بواقع (8) فروع، بينما شهدت بقية الدول ارتفاعاً في عدد الفروع المصرفية، فقد بلغ عدد الفروع المضافة في الامارات العربية بواقع (9) فروع وهو الأقل عدداً بين دول العينة، وشهدت المغرب نمواً بواقع (1601) فرعاً، وتوزعت نمو عدد الفروع المصرفية بين هاتين الرقيتين في بقية دول العينة.

جدير بالملاحظة أن مؤشر الانتشار في دول العينة ترواحت ضمن المستويات المقبولة في دول العينة وبعضها شهدت نمواً في هذا المؤشر. فوفقاً لبيانات البنك الدولي بلغ معدل نمو مؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة (الامارات 12.11، مصر 4.62، الأردن 15.76، الكويت 15.09، لبنان 23.17، المغرب 23.29، عمان 17.95، قطر 12.25، السعودية 8.40، تونس 18.67). (<https://data.worldbank.org/indicator>) هذا يعني أن دول العينة استطاعت الاحتفاظ على اقل تقدير لمستوى مؤشر الانتشار لعدد الفروع بالنسبة لعدد السكان فيها.

وقد انسحب النمو الإيجابي على اجمالي الموجودات المصرفية ورأس المال في دول العينة، وجاء هذا النمو لدعم القوة السوقية للوحدات المصرفية ليتماشى ذلك مع الإجراءات التنظيمية الجديدة لبرامج التحرير المصرفي فيها دعماً لمراكزها المالية وتطويراً لعملياتها. فقد بلغت ادنى ارتفاع في حجم الموجودات المصرفي للقطاع المصرفي التونسي الذي بلغ (1191) مليون دولار للفترة 2010-2017، في حين كان اقصى ارتفاع في حجم الموجودات المصرفية في الامارات الذي بلغ أكثر من (295632) مليون دولار للفترة المذكورة. وكذا الحال بالنسبة لاجمالي رأس المال الذي بلغ اقل اتفاع في تونس بواقع (1734) مليون دولار، في حين شهدت البحرين اقصى ارتفاع بين دول العينة في اجمالي رأس المال للوحدات المصرفية فيها بواقع (73492) مليون دولار. وتوزع نمو رأس المال واجمالي الموجودات المصرفية في دول العينة بين هذين الرقيتين.

الجدول (1) حجم الجهاز المصرفي في الدول العربية

المؤشرات الدول	عدد المصارف		عدد الفروع		الموجودات مليون \$		رأس المال مليون \$	
	2017	2010	2017	2010	2017	2010	2017	2010
الأردن	25	24	619	630	49,257	69,253	6,971	10,669
الامارات	51	49	865	874	438,191	733,823	74,346	91,958
البحرين	-	101	-	-	65,452	83,481	4,689	78,181
تونس	42	43	1,335	1,860	42,231	43,422	4,960	6,694
السعودية	20	26	1,519	2,079	377,404	614,869	47,473	84,694
عمان	17	16	444	436	40,696	81,963	5,511	12,784
قطر	17	18	200	-	155,901	374,626	17,250	40,306
الكويت	17	22	339	426	147,344	210,041	20,864	28,322
لبنان	73	65	1,007	1,101	128,924	219,857	9,221	19,125
مصر	39	38	3,502	4,009	218,805	261,879	3,877	27,721
المغرب	27	35	4,787	6,388	111,735	131,842	9,742	12,908

المصدر / - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

- التقارير السنوية للمصارف المركزية لدول العينة اعداد مختلفة.

2- إجراءات تعزيز المنافسة المصرفية في الدول العربية

اتبعت السلطات الاشرافية على القطاعات المصرفية في الدول العربية مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها تنظيم المنافسة المصرفية والرامية الى افتتاح هذا القطاع، ترافقت هذه الاجراءات مع حزمة من الإصلاحات في الاطار التنظيمي بهدف حماية مستويات المنافسة بما يضمن حماية المستهلك وضمان الاستقرار. وقد تمثلت هذه الإجراءات بمايلي: (عبدالمعظم وكريم، 2020، 22-25)

- تشجيع المنافسة والتسعير العادل: تعمل البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية باحتساب صافي هامش الفائدة وتتبعه من واقع البيانات المنشورة للسلطات الاشرافية بهدف ضمان مستويات المنافسة في السوق المصرفية على مستوى المصارف التقليدية، أما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فتعمل على مساواة بند هامش التمويلات التشاركية.

- حرية تسعير الخدمات المصرفية: تسمح السلطات الاشرافية في أغلب الدول العربية بحرية تسعير الخدمات المصرفية، ففي السعودية مثلاً تسمح مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف بتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية مقابل الزامها بنشر أسعار الفائدة الحقيقية ضمن الحملات الدعائية والاعلانات الخاصة بالخدمات المصرفية، في حين يعمل البنك المركزي الكويتي على وضع سقف للفوائد تعمل في مداها المصارف في السوق المصرفية، وفي المغرب يترك حرية التفاوض على أسعار الفائدة بين الطلب والعرض شريطة عدم تجاوز التكلفة الفعلية للخدمات المصرفية، ويعمل البنك المركزي اللبناني على ترك الحرية الكاملة للمصارف بتحديد أسعار الفائدة.

- مبادرة المعاملة العادلة للعملاء: تعمل اغلب البنوك المركزية في الدول العربية بإصدار تعليمات واضحة لتشجيع المصارف على تبني سياسات وممارسات تضمن المعاملة العادلة للعملاء (Fair Treatment of Customers)، ففي لبنان اصدر مصرف لبنان تعليمات عام 2015 تنص على ضرورة قيام جميع المؤسسات المالية بإعداد سياسة "أصول اجراء العمليات المصرفية مع العملاء. وفي الكويت يلزم بنك الكويت المركزي المصارف مراعاة المعاملة العادلة والمنصفة للعملاء، فضلاً عن جعل هذا النهج جزءاً من قواعد الحوكمة.

- تنوع المنتجات المصرفية: تتبنى السلطات النقدية في معظم الدول العربية زيادة مستويات الشمول المالي، من خلال الإجراءات الرامية الى تنوع الخدمات المصرفية، ففي الكويت مثلاً يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز الإجراءات والسياسات المستهدفة لتوفير الخدمات المالية لكافة فئات الجمهور، ويتأثر ذلك مع توجهات البنك المركزي المغربي.

ثالثاً: قياس المنافسة المصرفية والاستقرار المالي

1- مؤشرات قياس المنافسة المصرفية

هناك مؤشرات عدة تستخدم في قياس المنافسة المصرفية، وبشكل عام يمكن تقسيمها الى مجموعتين أساسيتين: إذ تعنى المجموعة الأولى بقياس هيكل السوق المصرفي، وتعكس المجموعة الأولى مدى تنوع السوق. بينما تقيس المجموعة الثانية سلوك السوق المصرفية، من حيث سلوك التسعير ومدى اقترابها من مستويات التكلفة الحدية. فتنفرد من المجموعة الأولى مؤشرات عدة، مثل هيكل الملكية سواء كانت مصارف عامة أو خاصة، أو أجنبية ومحلية. ومؤشرات حصة المصرف من اجمالي الودائع أو القروض المصرفية، فضلاً عن التركيز المصرفي لأكثر ثلاثة مصارف أو أكبر خمسة مصارف من حيث الأصول أو حجم الودائع أو القروض. ومن المؤشرات المهمة في قياس هيكل السوق هو مؤشر هيرفيندل-هيرشمان (HHI) في جانب الودائع والاقتراض. ويقاس هذا المؤشر على وفق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n s_i^2 \quad (1)$$

يقيس هذا المؤشر تركيز السوق المصرفي ويمثل مجموع مربعات الحصة السوقية لكل مصرف في السوق المصرفية في جانب الودائع وجانب القروض على حد سواء، ويتراوح مستواه بين الصفر لاقلة تركيز مصرفي والدرجة (100) لأعلى تركيز والذي يمثل احتكار تام، وكلما اقترب قيمته من الصفر دل ذلك على انخفاض التركيز ما يعني ارتفاع درجة المنافسة في السوق المصرفية. (Bikker and Katharina, 2002:7-8) وتتفرع من المجموعة الثانية مجموعة من المؤشرات لقياس سلوك السوق، أهمها:

- 1- **مؤشر بون (Boone Index)** ويعني بقياس درجة المنافسة من خلال كفاءة الربح في السوق المصرفية، ويعتمد هذا المؤشر على فكرة مفادها أن المنافسة تعزز كفاءة المصارف، وتضعف الأقل كفاءةً على أساس إمكانية تخفيض التكاليف الحدية من قبل المصارف الكفؤة. ويعني مؤشر بون بحساب مرونة الأرباح للتغيرات في التكاليف الحدية للمصرف، فارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني تدهور السلوك التنافسي للمصرف، والعكس بالعكس. (Boon, 2008) ويقاس قيمة مؤشر بون وفقاً للمعادلة التالية:

$$\ln(\pi_{i,t}) = \alpha_0 + \beta_t \ln MC_{i,t} \quad (2)$$

- 2- **مؤشر ليرنر (Lerner Index):** يعني بقياس قوة السوق المصرفي، من خلال مقارنة أسعار المنتجات المصرفية بالتكلفة الحدية، فالزيادة في قيمته تعني تراجع القوة السوقية للمصرف، والعكس بالعكس.

$$Lerner_{i,t} = \frac{P_{TA_{i,t}} - MC_{TA_{i,t}}}{P_{TA_{i,t}}} \quad (3)$$

حيث (P) سعر المنتجات المصرفية مقاساً بنسبة العائد الكلي (الفوائد وغير الفوائد) الى اجمالي الأصول لكل مصرف خلال مدة زمنية معينة، (MC) التكلفة الحدية لكل مصرف خلال مدة زمنية معينة، ومعدل هذا المؤشر على مستوى الوحدات المصرفية لدولة معينة تعتبر مؤشر كلي للقطاع المصرفي لتلك الدولة. (Clerides, 2015) وغيرها من المؤشرات مثل انتشار أسعار الفائدة، والذي يقاس من خلال الفرق بين أسعار الودائع وأسعار القروض.

3- مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي

- هناك مؤشرات عدة تدل على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، فنقتصر هنا في استعراض أهم مؤشرين هما:
- 1- **مؤشر (Zscore):** يعد من أهم مؤشرات الاستدلال على الاستقرار في النظام المصرفي، فارتفاع قيمته دلالة على سيادة الاستقرار في نظام مصرفي معين، وانخفاضه تعني انعدام الاستقرار. ويقاس وفقاً للمعادلة التالية: (Kabir, 2017)

$$Z_i = \frac{ROA_i + E/TA_i}{\sigma_{ROA_i}} \quad (4)$$

حيث (ROA) يمثل معدل العائد على الأصول، (σ_{ROA}) الانحراف المعياري للعائد على الأصول، و ($E_i/TA_{i,t}$) نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول.

- 2- **نسبة القروض المتعثرة:** ويعد أحد المؤشرات التي تدل على الاستقرار المصرفي أيضاً، وتمثل بنسبة القروض المتعثرة الى صافي مبلغ القروض، فارتفاعه يعني زيادة احتمالية تعرض المصرف الى الإفلاس، في حين انخفاض هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بمستوى من الاستقرار.

رابعاً: الجانب التطبيقي

1- البيانات ومتغيرات الدراسة

شملت الدراسة إحدى عشرة دولة من الدول العربية، ضمت الدول المصدرة للنفط وهي كل من (السعودية، الكويت، قطر، الامارات، عمان، والبحرين) فضلاً عن خمس دولة من الدول المستوردة للنفط وتجسدت بكل من (مصر، المغرب، لبنان، تونس والأردن)، وتمثلت الحدود الزمنية للدراسة بالمدة (2000-2020). وقد تم استسقاء البيانات من الموقع الالكتروني للبنك الدولي. بذلك بلغ مجموع مشاهدات الدراسة المتوفرة (231) مشاهدة كحد أعلى لبعض المتغيرات، فأقل في بعضها الآخر.

للتحقق من تأثير المنافسة المصرفية في الاستقرار المصرفي، تم التطبيق على مرحلتين مرة بعامتاد (Z-score) كمتغير تابع لتمثيل الاستقرار المصرفي، واعتماد متغير (NPL) نسبة القروض المصرفية المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية Bank non-performing loans to gross loans كمتغير تابع لتمثيل الاستقرار المصرفي مرة أخرى. وقد تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من (Boone Index) مؤشر للمنافسة المصرفية الذي رمز اليه بـ(BOON)، ومؤشر (lerner index) الذي يمثل قوة السوق الذي رمز اليه بـ(LI)، و نسبة التكلفة من الدخل المصرفي كؤشر لمتوسط الإنتاجية المصرفية (Bank cost to income ratio) في كل دولة وقد رمز بـ(PRO)، فضلاً عن نسبة رأس المال المصرفي الى الأصول المرجحة بالمخاطر (رأس المال التنظيمي) كؤشر للتنظيم المصرفي الذي رمز اليه بـ(CAPITAL-R).

يوضح الجدول (2) ملخص بيانات الدراسة فنلاحظ أن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي لدول العينة بدلالة مؤشر (Z-score) قد بلغ متوسطه (26.2) درجة تقريباً الذي يدل على تمتع الجهاز المصرفي في دول العينة بالارتفاع النسبي²، وقد بلغ أعلى قيمة لهذا المؤشر ضمن عينة الدراسة مامتوسطه (61.16) درجة، وادنى درجة كانت (7.24) تقريباً. وإذا ما نظرنا الى المتغير المعتمد الثاني وهو نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض، فقد بلغه متوسطه (8.46) في حين بلغ أعلى قيمة لها بـ (26.5) في حين ادنى نسبة لها كانت (1.08).

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فيلاحظ أن مؤشر (Boon) المعني بالتنافسية المصرفية في السوق فقد بلغ متوسطه (-0.036)، في حين كان أعلى قيمة له عند مستوى (0.16) وأدنى قيمة لها عند مستوى (-0.12) تقريباً. وبلغ متوسط قوة السوق المتمثل بمؤشر lerner فيلاحظ أن متوسطه بلغ (0.37) في حين بلغ ادنى مستوى له في دول العينة (-0.08) وأعلى مستوى له بـ(0.615) درجة. وقد بلغ نسبة رأس المال التنظيمي كمتوسط في دول العينة بـ (16.2) في حين بلغ ادنى مستوى لها عند (25) وأقل قيمة بمستوى (8.2)، وقد تمثل متوسط المتغير (PRO) بمستوى (42.5) في حين أعلى مستوى في دول العينة خلال مدة الدراسة بلغت (68.6) وادنى مستوى له عند (22.6).

الجدول (2) الملخص الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	Z	NPL	BOON	LI	CAPITAL_R	PRO
Mean	26.189	8.463	-0.036	0.374	16.253	42.521
Median	23.174	6.100	-0.034	0.376	16.669	43.658
Max	61.164	26.500	0.1686	0.615	25.000	68.600
Min	7.243	1.080	-0.119	-0.084	8.200	22.683
Std. Dev.	11.488	6.215	0.039	0.139	3.260	9.854
Skewness	0.992	0.892	0.991	-0.437	-0.284	0.016
Kurtosis	3.481	2.841	6.515	3.306	2.474	2.088

² - يعد المصرف مستقراً إذا ما تمتع بنسبة لا تقل عن (2.99) درجة من مؤشر Z-score، للتفصيل ينظر:

- Altman, Edward I., John Hartzell, and Matthew Peck. "Emerging market corporate bonds—a scoring system." *Emerging market capital flows*. Springer, Boston, MA, 1998. 391-400.

Jarque-Bera	40.187	21.824	135.057	7.122	5.143	8.015
Pro.	0.000	0.000	0.000	0.028	0.076	0.018
Sum	6049.7	1379.5	-7.195	74.617	3348.14	9822.36
Sum Sq. Dev.	30356.9	6257.57	0.3077	3.8282	2178.84	22336.31
Obs	231	163	199	199	206	231

المصدر/ من عمل الباحث باستخدام برنامج EViews12.

2- اختيار النموذج

باستخدام تقنية البيانات اللوحية (Panel Data)، وعملاً على اختيار النموذج المناسب من نماذج (Panel Data) لتوضيح أثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المصرفي في دول العينة، من حيث الاعتماد على أنموذج المربعات الصغرى التجميعية (Common Effect Model) (CE)، أو أنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) (FE)، أو أنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) (RE)، إذ تأخذ هذه النماذج صيغ خاصة لكل منها، وهي كما يلي: (علي: 103-104)

- **أنموذج التأثير المشترك (Common Effect Model) (CEM):** ويسمى أيضاً بأنموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM) ويعد من أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، فتكون جميع معلماتها ثابتة على مدى المدة الزمنية للبيانات، بعبارة أخرى تكون مجردة من تأثير الزمن في معلماتها. وتأخذ الصيغة التالية:

(5)

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

i = 1, 2, 3, ...: المقطع العرضي (الدول).

t = الزمن.

- **أنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) (FEM):** ويسمى أيضاً بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغير الوهمي technique of Least Squares Dummy Variable (LSDV) يختلف هذا النموذج عن سابقه بأنه يأخذ بنظر الاعتبار تغير المعلمات ضمن المقطع العرضي للعينة المدروسة، ويفترض إمكانية استيعاب الاختلافات الفردية للمقطع العرضي للبيانات (الدول) من خلال إرفاق متغير وهمي يستوعب هذه الاختلافات وبالتالي تمييز أحداها عن الأخرى، ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

حيث:

i = 1, 2, 3, ...: المقطع العرضي (الدول).

t = الزمن.

- **أنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) (REM):** ويسمى أيضاً بأنموذج المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) ويلاحظ على صيغته أنها تتضمن الحد العشوائي (vi). ومن مميزاته أن استخدامه يضمن القضاء على حالة عدم التجانس، ويأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل دولة ضمن السلسلة الزمنية للبيانات.

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث:

i = 1, 2, 3, ...: المقطع العرضي (الدول).

t = الزمن.

Eit = البواقي الذي يتضمن توليفة من المقطع العرضي والسلسلة الزمنية.

vi = الحد العشوائي.

للاستقرار على النموذج الأنسب بين النماذج الالفة الذكر في التعبير عن اثر المنافسة في الاستقرار المصرفي في الدول العربية، تم اللجوء الى مجموعة من الاختبارات لكلتا الدالتين وهي:³

أ- اختبار (Chow test): للاختبار بين أنموذجي (CEM) و (FEM) كما في الجدول (3) فيلاحظ أن الاختبار معنوي ($p < 0.05$) مايعني أن الأنموذج (FE) هو الأنموذج الأنسب لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول (3) اختبار Chow test

Redundant Fixed Effects Tests (Z)			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	111.200	(10,184)	0.0000
Cross-section Chi-square	388.469	10	0.0000
Redundant Fixed Effects Tests (NLP)			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	12.0882	(10,141)	0.0000
Cross-section Chi-square	96.5853	10	0.0000

المصدر / من عمل الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ب- اختبار (Breusch-Pagan): يُعتمد هذا الاختبار في المفاضلة بين أنموذجي (CEM) و (REM)، إذ يحدد لنا هذا الاختبار المفاضلة من خلال معنوية الاختبار فإذا كانت معنوية ($p < 0.05$) يعني أن الأنموذج الأنسب هو (REM) والعكس اذا ماكان الاختبار غير معنوي، فنلاحظ من الجدول (4) أن الاختبار معنوي لكلتا الدالتين، ويعني أن الأنموذج (RE) هو الأنموذج المناسب.

الجدول (4) اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects (Z)		
Test Hypothesis		
	Cross-section	
Breusch-Pagan	775.318	
Prob.	(0.0000)	
Lagrange Multiplier Tests for Random Effects (NPL)		
Test Hypothesis		

³ - للتفصيل ينظر:

- Zulfikar, Rizka, and M. M. STp. "Estimation model and selection method of panel data regression: an overview of common effect, fixed effect, and random effect model." *INA-Rxiv 9qe2b, Center for Open Science* (2019).

	Cross-section	
Breusch-Pagan	53.662	
Prob.	(0.0000)	

المصدر/ من عمل الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ج- اختبار (Hausman): ويحدد هذا الاختبار اتجاه بوصلة الاختيار بين أنموذجي (FEM) و (REM)، ويكون اختبار (Hausman) هو الفاصل في تحديد الأنسب بين هذه النماذج. ويلاحظ في الجدول (5) أن الاختبار المقدر معنوي، إذ أن $p < 0.05$ ما يعني القبول بالفرضية البديلة أي أن الأنموذج (FEM) هو الأنسب في تفسير مشكلة الدراسة.

الجدول (5) اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test (Z)			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.563	4	0.0319
Correlated Random Effects - Hausman Test (NPL)			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.582	4	0.0001

المصدر/ من عمل الباحث باستخدام برنامج EViews12.

3- تحليل نتائج أنموذج التأثير الثابت

يوضح الجدول (6) مخرجات أنموذج التأثيرات الثابتة المفسرة لأثر المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي لدول العينة خلال المدة 2000-2020، وهي كما يلي:

البالة الأولى الاستقرار المصرفي بدلالة (Z-score) فقد بلغت القوة التفسيرية للأنموذج مانسبته (0.89)، واختبار المعنوية الإجمالية (F test) معنوية بدرجة عالية، وكانت المتغيرات المستقلة معنوية من حيث اختبار (t-test)، ماعدا المتغير (Capital-r) لم يجتز هذا الاختبار. نستنتج مما سبق أن المتغيرات المستقلة للأنموذج مسؤولة عن التغيرات الحاصلة في الاستقرار المصرفي بدلالة (Z-score) بنسبة (89%) وتأثير المتغيرات المستقلة بالاستقرار المصرفي في الدول العربية بالشكل التالي:

- تؤثر درجة منافسة السوق المصرفية بدلالة (Boone Index) بشكل عكسي في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية، أي أن ارتفاعه (الذي يعني تدهور المنافسة المصرفية) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستقرار المالي للجهاز المصرفي لدول العينة بنسبة (30.8) تقريباً.

- تؤثر قوة السوق المصرفية بدلالة (*Lerner Index*) بشكل طردي في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة، فارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي الى تحسن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي بنسبة (21.9) تقريباً.

- تؤثر نسبة التكلفة من الدخل المصرفي (PRO) بشكل عكسي في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة، فارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستقرار المصرفي بنسبة (0.27) تقريباً.

الدالة الثانية: المتمثل بالاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة بدلالة نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض المصرفية (NPL)، فقد بلغت القوة التفسيرية مانسبته (71%) تقريباً، ما يعني أن المتغيرات المستقلة أدناه تفسر ما قيمته من التغيرات التي تطرأ على الاستقرار المصرفي بدلالة نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي لدول العينة. ويلاحظ أن الدالة تتمتع بمعنوية اجمالية من خلال اختبار (F)، وقد تجاوزت المتغيرات المستقلة كافة اختبار (t-test) حيث كانت قيمة احتماليها (Prob) معنوية واقل من مستوى (0.05)، أما من حيث تأثيرها في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، فكانت بالصيغة التالية:

- تؤثر درجة منافسة السوق المصرفية بدلالة (Boone Index) بشكل عكسي في نسبة القروض المتعثرة، وبالتالي الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في الدول العربية ، أي أن ارتفاعه بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة وبالتالي تحسن مستوى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي لدول العينة بنسبة (11.4) تقريباً.

الجدول (6) أنموذجي الدراسة

Variables	Z	NPL
Model	(FE)	(FE)
	1	2
C	24.69	-14.347
Prob.	0.000	0.0025
BOON	-30.88	-11.421
Prob.	0.040	0.521
LI	21.95	-16.277
Prob.	0.000	0.000
PRO	-0.273	0.527
Prob.	0.000	0.000
CAPITAL_R	0.245	0.371
Prob.	0.094	0.013
R-squared	0.898	0.718
Adjusted R-squared	0.890	0.690
F-statistic	116.11***	25.721***

المصدر / من عمل الباحث باستخدام برنامج EViews12.

- تؤثر قوة السوق المصرفية بدلالة (*Lerner Index*) بشكل عكسي في نسبة القروض المتعثرة الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة، فارتفاع القوة السوقية للمصرف بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة مايعني تحسن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي بنسبة (16.2) تقريباً.
- تؤثر نسبة التكلفة من الدخل المصرفي (PRO) بشكل طردي في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في دول العينة، فارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وبالتالي تدهور الاستقرار المصرفي بنسبة (0.52) تقريباً.
- يؤثر نسبة رأس المال المصرفي من الأصول المرجحة بالمخاطر (رأس المال التنظيمي) بشكل طردي في نسبة القروض المتعثرة، فرفع نسبة رأس المال التنظيمي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بنسبة (0.71) تقريباً، وبالتالي تؤثر سلباً في مستوى الاستقرار المصرفي.

الخاتمة

الاستنتاجات:

- 1- تعد المنافسة بشكل عام من السياسات الاقتصادية التي تضمن إيجاد مخرجات ذات جودة عالية بأسعار مناسبة سواء كانت هذه المخرجات نهائية أو وسيطة، فالمخرجات المصرفية غالباً ما تكون مخرجات وسيطة، مايعني أن سيادة المنافسة سيضمن خلق تمويل بمعدلات عادلة تعمل على زيادة الاستثمار في ظل ثبات العوامل الأخرى.
- 2- في ظل الجدال القائم بين المختصين في مسألة التناغم بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للمصارف، بين توجهي (المنافسة - الاستقرار) و (المنافسة - الهشاشة)، تشير مخرجات الجانب العملي بأن دراستنا هذه تتفق مع التوجه القائل بأن المنافسة المصرفية تؤدي الى زيادة الاستقرار المصرفي في الدول العربية، أي أن ارتفاع مستوى المنافسة تعزز الاستقرار المالي لمصارف دول العينة.
- 3- قد تكون الأسواق المصرفية العربية لم تصل الى المستوى التي تضر باستقرار الجهاز المصرفي فيها، باعتبار ان هذه الأسواق لم تصل المستوى التي تشكل مثار خوف في الاستقرار المالي للوحدات المصرفية في هذه الدول.
- 4- على الرغم من تطبيق الدول العربية لسياسة التحرير المالي، الا أنها لاتزال هناك بعض الإجراءات التي من شأنها تقييد عمل هذه المصارف، ويتأتى ذلك من افتقارها الى البناء المؤسسي التي تزيد من الاستقرار المالية.

التوصيات:

- 1- اتباع استراتيجية متوازنة ومرنة في فرض متطلبات رأس المال الذي يحد من القدرة التنافسية للوحدات المصرفية، من خلال رفعها أو تخفيضها حسب البيئة الاقتصادية، لكي لا يكون عبئاً على الوحدات المصرفية.
- 2- تتطلب خصوصية السوق المصرفية بناء مؤسسي تنظيم العمل المصرفي بشكل يحافظ على مستوى المنافسة فيها، دون المساس بإمكانيات المنافسة، لذا يتوجب على الدول العربية الاستفادة من التجارب الدولية في مسألة إيجاد مؤسسات ضامنة تحفظ حقوق الوحدات الاقتصادية المعتدة على الجهاز المصرفي.

المصادر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ع28، 2008.
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <https://data.worldbank.org/indicator>
- عبد المنعم، هبة و كريم زايد، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020.

- علي، عماد الدين إبراهيم، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 43، قيد النشر.
- Abu Hanifa Md. Noman, Chan Sok Gee, Che Ruhana Isa, Does bank regulation matter on the relationship between competition and financial stability? Evidence from Southeast Asian countries, *Pacific-Basin Finance Journal*, 48,2018,144-161.
- Akins, Brian, et al. "Bank competition and financial stability: evidence from the financial crisis." *Journal of Financial and Quantitative Analysis* 51.1 (2016): 1-28.
- Altman, Edward I., John Hartzell, and Matthew Peck. "Emerging market corporate bonds—a scoring system." *Emerging market capital flows*. Springer, Boston, MA, 1998. 391-400.
- Bikker, Jacob and Katharina Haaf. "Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature." *Economic & Financial Modelling* 9.2 (2002): 53-98.
- Boone, Jan. "A new way to measure competition." *The Economic Journal* 118.531 (2008): 1245-1261.
- Breusch, Trevor and Adrian Pagan, The Lagrange multiplier test and its applications to model specification in econometrics, *The review of economic studies* 47.1, 1980.
- Clerides, Sofronis, Manthos D. Delis, and Sotirios Kokas. "A new data set on competition in national banking markets." *Financial Markets, Institutions & Instruments* 24.2-3 (2015): 267-311.
- Fiordelisi, Franco, and Davide Salvatore Mare. "Competition and financial stability in European cooperative banks." *Journal of International Money and Finance* 45 (2014): 1-16.
- Fu, Xiaoqing Maggie, Yongjia Rebecca Lin, and Philip Molyneux. "Bank competition and financial stability in Asia Pacific." *Journal of Banking & Finance* 38 (2014): 64-77.
- Kabir, Md Nurul, and Andrew C. Worthington. "The 'competition–stability/fragility' nexus: A comparative analysis of Islamic and conventional banks." *International Review of Financial Analysis* 50 (2017): 111-128.
- Kasman, Adnan, and Oscar Carvallo. "Financial stability, competition and efficiency in Latin American and Caribbean banking." *Journal of Applied Economics* 17.2 (2014): 301-324.
- Keeley, M. C. (1990). Deposit insurance, risk, and market power in banking. *The American Economic Review*. 80(5): 1183-1200.
- Leroy, Aurélien, and Yannick Lucotte. "Is there a competition-stability trade-off in European banking?." *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 46 (2017): 199-215.

- Rosenbluth, Frances, and Ross Schaap. "The domestic politics of banking regulation." *International Organization* 57.2 (2003): 307-336.
- VIVES, Xavier. Competition and stability in banking, Business School- University of Navarra, Working Paper852, 2010.
- Zulfikar, Rizka, and M. M. STp. "Estimation model and selection method of panel data regression: an overview of common effect, fixed effect, and random effect model." *INA-Rxiv 9qe2b, Center for Open Science* (2019).